نحو تنمية عمرانية متوازنة في مدن محافظة تعز

أ.د/ عبد الحكيم ناصر العشاوي
أستاذ جغرافية المدن بقسم الجغرافيا، جامعة تعز

أ/ أبوالغيث جميل محمد ناجي
تمهيدي ماجستير، قسم الجغرافيا، جامعة تعز

أ/ أحلام محمد أنعم
تمهيدي ماجستير، قسم الجغرافيا، جامعة تعز

ملخص البحث :

يعد تحقيق التنمية الحضرية هدفا أساسياً لتنمية المجتمعات العمرانية، حيث أضحى هذا الهدف مرتبطاً بوجود توازن مكاني في توزيع المستوطنات العمرانية وأحجامها، ومدى تركز الأنشطة الاقتصادية، وعدم توازن توزيعها بين المراكز العمرانية ؛ ما ينجم عنه نمو مدن على حساب مدن أخرى ؛ الأمر الذي يخلق الكثير من المشكلات السكانية والبيئية والاقتصادية والسياسية وغيرها ، وهذا ما توصلت إلية هذه الدراسة ، فمدن محافظة تعز تتصف بالا توازن في التنمية العمرانية وتوزيع الأنشطة الاقتصادية والتي كان للعوامل الطبيعية والبشرية والحضارية الدور الأبرز فيها ؛ مما نتج عن ذلك ارتفاع لحجم السكان في عاصمة المحافظة (مدينة تعز) وانخفاضهم في المدن الثانوية ، وقد خلصت الدراسة إلى وضع عدد من التوصيات أملا بأن تنفيذها سيحد من مشكلة الدراسة ومن ذلك أهمية اقامة مشاريع اقتصادية في المدن الثانوية وعمل خطة مزمنة لسير عملية التنمية فيها وتحديد ميزانية مالية لمدة تزيد عن خمس سنوات كحد أدنى لتطوير قطاع البنى التحتية .

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة بالتعرف على مدى التوزيع الفعلي لأحجام المدن في المحافظة، ومدى تلبية الخدمات المتوفرة فيها لسكانها وسكان الريف المحيط بها، والتعرف على دورها في تخفيف التركز السكاني المتواتر على مدينة تعز, ويعد عَدم التوازن في أحجام المراكز الحضرية نتيجة لوجود تفاوت في التكوينات العمرانية –خدمات، مساكن،.. إلخ– بين المراكز الحضرية بفعل التنوع في التركيب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والجغرافي والبيئي للمراكز العمرانية في المحافظة مشكلة رئيسية تعاني منها المحافظة.

هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تنمية المدن الثانوية بحيث تُمدُ بالخدمات الرئيسية التي ستعمل على التقليل من هجرة السكان من الريف إلى المدن المركزية وتحقيق نوع من التوازن العمراني بين المراكز العمرانية في المحافظة، والارتقاء بالمراكز العمرانية الصغير بشكل يعمل على التخفيف والحد من المشكلات التي تعاني منها مدينة تعز والتي من أهمها التلوث، عدم كفاية المياه.

مشكلة الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة بعَدم التوازن في أحجام المراكز الحضرية نتيجة لوجود تفاوت في التكوينات العمرانية –خدمات، مساكن،.. إلخ– بين المراكز الحضرية بفعل التنوع في التركيب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والجغرافي والبيئي للمراكز العمرانية في المحافظة.

منهجية الدراسة : تبعت الدراسة المنهج الإقليمي ، اعتمادا على أسلوب التحليل الكمي والوصفي ، واستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وبرنامج Microsoft Excel في تحليل البيانات .

أولاً: العوامل المؤثرة في توزيع العمران في محافظة تعز:

1. الموقع :

يعد الموقع من أهم عناصر أي دراسة جغرافية لأنه محصلة لتفاعل الخصائص الطبيعية والبشرية في الإقليم (حسن، 2003م)، وتعد دراسة الموقع ذات أهمية كبيرة وذلك لما يترتب عليه من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة تتمثل بالعلاقات التي تظهر بين موقعين مختلفين داخل الإقليم .ويمثل الموقع بمفرداته المختلفة (الجغرافي – الفلكي) المفتاح الأساسي لإبراز شخصية أي إقليم، ويعد الموقع الجغرافي عنصراً متغيراً ومتقلباً في أهميته من فترة إلى أخرى. ومحافظة تعز تقع في الجنوب الغربي من الجمهورية اليمنية ويحدها من الشمال محافظتا الحديدة وإب، ومن الشمال الشرقي محافظة الضالع، ومن الشرق والجنوب محافظة لحج ، ومن الغرب البحر الأحمر. وتشرف محافظة تعز على الطريق البحري المهم الذي يربط الشرق بالغرب ، ويقع مضيق باب المندب إلى الجنوب الغربي منها . وهي تعد إحدى أربع محافظات الجمهورية اليمنية التي تمتلك ميناء بحرياً مهماً وهو ميناء المخا التاريخي والمرتبط بتصدير البن قديماً (الشميري، 2006م).

وتنحصر محافظة تعز فلكياً بين دائرتي عرض (40 12 –55 13) شمال خط الاستواء، أي أنها تمتد لمسافة (115) دائرة عرض ، وتمتد بين خطي طول (43 –31 44 13)شرق خط جرنتش، أي أنها تمتد لمسافة (117) خط طول. حيث يبلغ أقصى امتداد لمحافظة تعز من الشمال إلى الجنوب (134كم) ويبلغ أقصى امتداد من الشرق إلى الغرب (136كم) (العولقي، 2009م).

2. التقسيم الإداري ومساحة الإقليم:

تتكون محافظة تعز من (20) مديرية بالإضافة إلى مدينة تعز التي قسمت مؤخراً إلى ثلاث مديريات أخرى، وتبلغ مساحة المحافظة (10121كم 2) تقريباً، وهو ما يعادل (1.81%) فقط من

مساحة الجمهورية اليمنية، وتتباين مساحة مديريات المحافظة حيث تعد مديرية المخا هي اكبر مديريات المحافظة بنسبة(15.5%) من إجمالي مساحة المحافظة في حين لا تتجاوز مديرية القاهرة نسبة (0.1%) من مساحة المحافظة لتعد من اصغر مديرياتها، وهذا ما يوضحه جدول رقم (1) والخارطة (1). وتتكون محافظة تعز من(233) عزلة تتضمن(1990) قرية، و(317) حارة، و(15187) محلة عمرانية وجزيرتان.

جدول (1)،مديريات محافظة تعز ومراكزها وعدد عزلها ومساحتها بـ كم2

المديرية	مركزها	عدد العزل	المساحةكم2	المديرية	مركزها	عدد العزل	المساحةكم2
التعزية	مدينة تعز	20	619	حيفان	حيفان	5	198
الشمايتين	التربة	11	627	خدير	الدمنة	3	449
الصلو	الدمنة	33	91	سامع	حورة	1	59
القاهرة	مدينة تعز	0	11	شرعب الرونة	الخنيسية	21	200
المخا	المخا	4	1567	شرعب السلام	السوق	18	402
المسراخ	المسراخ	12	113	صالة	مدينة تعز	0	17
المظفر	مدينة تعز	0	13	صبر الموادم	دار النصر	14	225
المعافر	النشمة	7	354	ماويه	ماوية	23	707
المواسط	العين	7	227	مشرعة وحدنان	تعز	2	23
الوازعية	الشقيراء	5	451	مقبنة	البرح	29	1240
باب المندب	ذباب	1	1513	موزع	موزع	4	698
جبل حبشي	يفرس	13	317	الإجمالي		233	10121

المصدر: نقلاً عن: (العولقي، 2009م).

3. التضاريس :

يلعب المظهر التضاريسي دوراً مؤثراً وموجهاً للنشاط البشري بأنواعه وأنماطه وأشكاله المختلفة (حسن، 2003م). وتعد التضاريس من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في توزيع العمران والسكان ، وذلك لتأثيرها المباشر على العوامل الأخرى كالمناخ والتربة فضلاً عن تأثيرها في توزيع الطرقات (العولقي، 2009م).

ويختلف سطح محافظة تعز من حيث الارتفاع والانخفاض، والانبساط والوعورة، حيث توجد سهول ساحلية منبسطة وهضاب متسعة ومرتفعات جبلية شديدة الوعورة والانحدار وأخرى أقل وعورة وانحداراً. بسبب النشاطات البركانية وعوامل النحت والإرساب الريحي والمائي ، حيث عملت كل تلك العوامل وشكلت المظهر التضاريسي العام للمحافظة، لتنقسم إلى الأقاليم التضاريسية الآتية:

ا- إقليم السهل الساحلي: ويقع غرب منطقة الدراسة حيث يشغل (83.11%)من مساحة المحافظة، ويتراوح ارتفاعه مابين. (صفر- 400متر).

ب- إقليم المرتفعات الداخلية: وهو يغطي الجزء الشرقي من المحافظة، ويشغل مساحة (61.89%) من إجمالي مساحة منطقة الدراسة.

ج- إقليم المرتفعات الجبلية : وتقسم هذه المرتفعات الجبلية الهضبة الداخلية إلى قسمين شرقي وغربي ، وتمتد هذه السلسلة الجبلية من جنوب مدينة تعز باتجاه الجنوب الشرقي إلى أن تصل إلى كتلة جبال الثوار ومطران، ويتراوح ارتفاع هذا القسم إلى(1600)متر وأكثر،ويشغل ما يقارب (6.84%) من مساحة المحافظة تقريباً.

ولهذا التفاوت الكبير في التضاريس في منطقة الدراسة تأثير على المراكز العمرانية وخاصة الحضرية منها. ولذلك نجد إن إقليم السهل الساحلي شبه خالٍ من المراكز الحضرية مقارنة بمساحته الكبيرة ،فهو يحتوي على ثلاث مراكز حضرية ، ويعود ذلك إلى وجود السبخات والكثبان الرملية بالإضافة إلى عدم توفر المياه وقسوة الظروف المناخية، وكما يخلو سهل أقدام الجبال و التي تتراوح ارتفاعاتها مابين(200-400) متر من المراكز الحضرية بالرغم من توفر المياه الجوفية ووفرة الأودية، حيث يعود سبب ذلك إلى التقسيم الإداري الذي لم يختر اى من مراكزها العمرانية ليكون مركزاً لمديرية. فضلاً عن ماتتصف به تلك المحلات العمرانية من أنها محلات جبلية مما أدى إلى تبعثر سكانها وعدم إمكانية ارتفاع سكانها ليصل إلى المعيار السكاني المستخدم في تحديد المراكز الحضرية.

خارطة (1) توضح موقع منطقة الدراسة وأقاليمها التضاريسية وتقسيمها الإداري ومواقع المراكز الحضرية

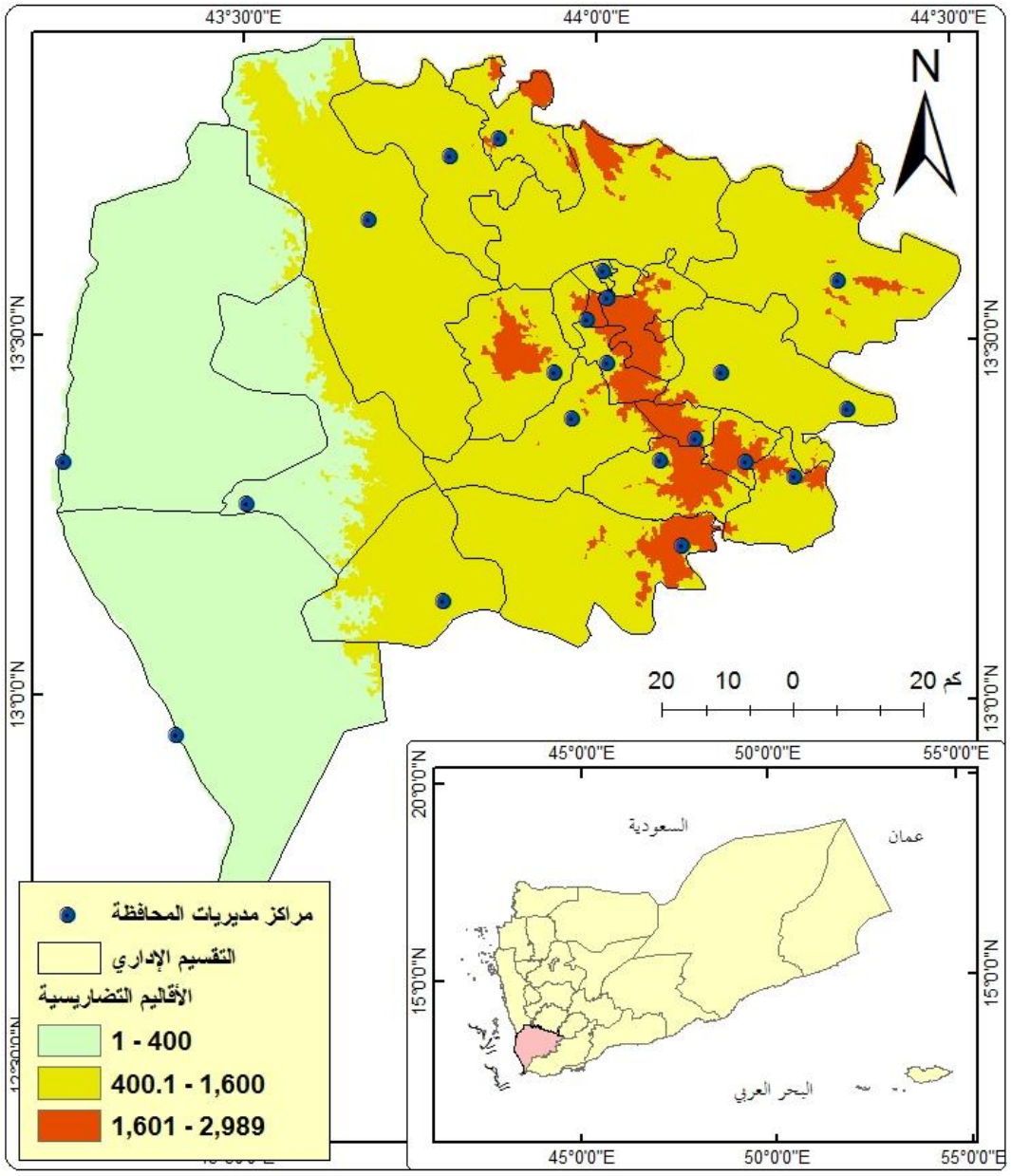

المصدر: بتصرف اعتمادا على: (الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، 2001م)، مرئية فضائية DEM.

ويتركز ما نسبته (68.42%) من إجمالي المراكز الحضرية عند ارتفاع (800–1600) متر، في مساحة قدرها (83.64%)من إجمالي مساحة المحافظة. وهذا يعود إلى كثرة الإمطار الساقطة مما أدى إلى قيام زراعة يعتمد عليها إعداد كبيرة من السكان وبالتالي تزداد إمكانية وجود التجمعات السكانية فيها (العولقي، 2009م).

ثانياً: العوامل البشرية المؤثرة في توزيع العمران في محافظة تعز:

1. عدد السكان وكثافتهم :

تعد المتغيرات السكانية من حيث الحجم والكثافة من أهم المحددات التي تتحكم في التوزيع الجغرافي المتوازن للمراكز العمرانية وأيضا الخدمية، حيث يؤثر كل ذلك في توزيع السكان. ويتضح إن سكان محافظة تعز لا يتوزعون توزيعاً عادلاً على مديريات المحافظة ، بل هناك تفاوتاً كبيراً في التوزيع بين مديرية وأخرى، حيث يتضح إن مدينة تعز بمديرياتها الثلاث يشكل عدد سكانها ما يقارب خمس سكان محافظة تعز، وإذا أضيف إليها سكان مديريات كلاً من مقبنة والتعزية والشمايتين وشرعب الرونة فإنها تشكل ما يقارب نصف سكان المحافظة ،مع أن مساحتها لاتتجاوز (28.4%) من إجمالي مساحة المحافظة ، في حين أن مديريات باب المندب والوازعية وموزع والمخا وسامع ومشرعة وحدنان تشكل نسبة السكان بها (8.7%) من إجمالي مساحة المحافظة ، يتوزعون على (43.4%) من أجمالي مساحة المحافظة ،ويبين الجدول رقم (2) التوزيع العددي والكثافة السكانية للسكان في مديريات محافظة تعز حسب تعداد 2004 والإسقاطات السكانية لعام 2011م.

ويشير الجدول بالإضافة إلى التوزيع العددي للسكان إلى الكثافة العامة لسكان المحافظة حسب المديريات ،حيث بلغ معدل الكثافة العامة للسكان في محافظة تعز للعام 2004م (239.75) نسمة/كم2، وللعام 2011م (2946.98)نسمة/كم2 ،لتسجل ارتفاعا ملحوظاً بين مديريات المحافظة ، وعلى ذلك يمكن تقسيم مديريات محافظة تعز إلى مايلي:-

*مديريات ذات كثافة سكانية منخفضة جداً:- ويبلغ متوسط كثافتها أقل من 100نسمة/كم2،وتشمل المديريات الغربية في السهل الساحلي من المحافظة،موزع، الوازعية ،باب المندب، المخا،وهذا بسبب الظروف المناخية الجافة والشديدة الحرارة .

*مديريات ذات كثافة سكانية منخفضة :- ويتراوح متوسط الكثافة العامة للسكان فيها بين 100-300نسمة /كم2 ، وتشمل مديريات مقبنة والشمايتين وخدير وماوية.والملاحظ ان متوسط الكثافة العامة في مديريات هذه الفئة والتي سبقتها اقل من المتوسط العام للكثافة في المحافظة عدا مديرية الشمايتين التي ترتفع بها الكثافة قليلاً عن متوسط المحافظة.

جدول (2) الكثافة السكانية في محافظة تعز لعامي 2004-2011م

المديرية	الكثافة العامة 2004م نسمة/كم2	الكثافة السكانية 2011م نسمة/كم2	المديرية	الكثافة العامة 2004م نسمة/كم2	الكثافة السكانية 2011م نسمة/كم2
التعزية	329,09	389,05	حيفان	383,08	454,07
الشمايتين	246,06	280,0	خدير	246,84	290,41
الصلو	556,83	664,75	سامع	757,24	896,14
القاهرة	13230,27	15418,55	شرعب الرونة	354,22	417,78
المخاء	38,84	14,84	شرعب السلام	548,65	607,74
المسراخ	1102,02	1307,54	صالة	8245,88	9654,67
المظفر	20212,18	22835,17	صبر الموادم	540,54	644,51
المعافر	315,61	373.98	ماويه	185,78	217,09
المواسط	528,13	628	مشرعه وحدنان	1647,13	1945
الوازعية	61,04	72,26	مقبنة	159,85	189,57
باب المندب	11,74	13,82	موزع	52,35	63,13
جبل حبشي	385,83	385,57	إجمالي	239,75	2946.98

المصدر: بتصرف اعتمادا على (الشميري، 2006) والتقديرات السكانية.

*مديريات متوسطة الكثافة:- ويتراوح متوسط الكثافة العامة للسكان مابين 300-500 نسمة/كم2، وتشمل مديريات شرعب الرونة والتعزية وجبل حبشي والمعافر، بالإضافة إلى مديرية حيفان.

*مديريات عالية الكثافة:- ويتراوح متوسط الكثافة بها مابين 500- 900 نسمة/كم2، وتشمل مديريات شرعب السلام ومديرية صبر الموادم وسامع والصلو والمواسط. وهي من المديريات الجبلية ذات المناخ المعتدل.

*مديريات عالية الكثافة السكانية جداً:- ويبلغ معدل الكثافة السكانية بها إلى أكثر من 900 نسمة/كم2، وتشمل مديريات المسراخ ومشرعة وحدنان.

ويتركز السكان في محافظة تعزفي مديريات معينة بينما تعاني المديريات الأخرى من التخلخل السكاني، فيتركز السكان في سبعة عشر مديرية وهي (التعزية، الشمايتين، الصلو، القاهرة، المسراخ، المظفر، المعافر، المواسط، جبل حبشي، حيفان، خدير، سامع، الرونة، السلام، صالة، صبر الموادم، مشرعة وحدنان).

2. النشاط الاقتصادي:

يعد النشاط الاقتصادي من العوامل المهمة والمؤثرة في توزيع العمران في محافظة تعز، فهناك علاقة وثيقة بين العمران وبين الحرفة التي يمارسها السكان، فالكثافة السكانية والعمرانية تتدرج في الارتفاع من حرفة الصيد على حرفة الرعي فحرفة الزراعة، ثم حرفة الصناعة والتي تبلغ الكثافة السكانية العمرانية أقصاها في هذه الحرفة .ويمارس سكان المراكز الحضرية في منطقة الدراسة عدداً من الأنشطة الاقتصادية المؤثرة في توزيع المحلات العمرانية أهمها :

- **النشاط الصناعي:**

يمثل هذا النشاط القاعدة الأساسية للبنية الاقتصادية في الإقليم باعتباره محركاً قوياً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الحضرية، التي تؤثر في توازن أحجام المدن، فقد أدى توفر المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية للتوطن الصناعي في منطقة الدراسة إلى نمو العديد من فروع الصناعة فيها وتطورها ،كالصناعات الغذائية والكيماوية والبلاستيكية والإنشائية والورقية، وتساهم هذه الصناعات بنسب مختلفة من إجمالي الصناعات في المحافظة، حيث تساهم الصناعات الغذائية والمشروبات بنسبة (36%) وتليها الصناعات البلاستيكية بنسبة (24%)،ثم صناعة المنظفات والطلاء بنسبة(16%) وتتوزع باقي النسبة (24%)على باقي الصناعات المختلفة، ولأهمية الصناعة في عملية تنمية المراكز الحضرية، فقد دعت السياسات الحكومية للاستثمار في هذا القطاع، وخاصة المغتربين لاستثمار أموالهم في القطاع الصناعي، مما أسهم في رفع معدل نمو المنشات الصناعية في المحافظة بمعدل نمو وصل إلى (2.4%) (دعقان ،2005م). ولقد كان للنمو الصناعي دور كبير في زيادة النمو العمراني في االمناطق التي توطن فيها ، حيث يتركز هذا النشاط في أجزاء محددة تتمثل في الحوبان ، طريق التربة، الحصب، الجند، بير باشا، مفرق ماوية، حذران، البرح ، ، بالإضافة إلى الصناعات الصغيرة متمثلة في صناعة الخناجر و الحلويات والصناعات اليدوية والتي تنتشر في معظم المراكز الحضرية ولكنها لا تتوزع توزيعاً عادلاً على جميعها. حيث تحتل الحوبان المرتبة الأولى في عدد المنشآت الصناعية بنسبة(28%)،تليها التربة في المرتبة الثانية بنسبة(24%)،ثم الحصب في المرتبة الثالثة بنسبة(12%)، وتتوزع باقي المنشآت الصناعية البالغ نسبتها (39%) على كلٍ من الجند وبير باشا ومفرق ماوية وحذران

ويلاحظ أن جميع هذه المنشآت الصناعية قد نشأت بعد وجود المراكز الحضرية التي تقع فيها أو بالقرب منها ،مثل مدينة تعز وماوية ،فلم تكن هذه الصناعات سبباً في نشأة هذه المراكز،وبالتالي لم تؤثر في توزيعها ،وقد انحصر تأثير هذه الصناعات في نمو المراكز عمرانياً باتجاه الضواحي التي توجد فيها كما هو الحال في مدينة تعز والتي امتد نموها العمراني شرقاً باتجاه الحوبان، وغرباً باتجاه بير باشا،كما كان لوجود الصناعات في منطقة مفرق ماوية دور في نموها عمرانياً وسكانياً .

- **النشاط الزراعي :**

يعد النشاط الزراعي من أهم الأنشطة التي تؤثر في التنمية العمرانية المتوازنة وخاصة الريفية منها ،حيث يعود ذلك إلى توفر مصادر المياه ونوعيتها وكميتها، وتتباين نسبة المساحات المزروعة بين مديريات محافظة تعز، حيث يتركز النشاط الزراعي في أجزاء محدودة من منطقة الدراسة لذلك تكون العلاقة بين العمران والنشاط الزراعي محدودة، ومما يدعم ذلك أن مديريتي المخا وباب المندب تستأثر على (21.75%) من إجمالي المساحة المزروعة في المحافظة والتي تبلغ مساحتها (54758.43) هكتار،وتشكل ما نسبته (5.46%)من إجمالي مساحة المحافظة، حيث لا تشكل هاتان المديريتان سوى (10.5%) من إجمالي المراكز الحضرية في المحافظة، تليهما من حيث نسبة الأراضي المزروعة مديرية التعزية وخدير ومقبنة بـ 12.5–9.7– 9.6%على التوالي،أي إن نصف الأراضي المزروعة في المحافظة تتركز في هذه المديريات الأربع (الشميري، 2006م). أما عن النشاط الرعوي فهو تقليدي حيث لا توجد مزارع مخصصة للرعي لأنها غالباً ما تكون مصاحبة للزراعة ،وهو لا يؤثر في توزيع المراكز العمرانية.(العولقي،2009م).

- **صيد الأسماك :**

تمتلك محافظة تعز ساحل يبلغ طوله (138)كم،إلا إن عدد الصيادين في المحافظة لا يتجاوز عددهم (2843) صياداً، حسب نتائج الحصر الزراعي عام 2000م،(33.87%)منهم يتمركزون في مديرية المخا و(66.13%)في مديرية باب المندب،ويمارسون الصيد بطرق بدائية تقليدية(الشميري، 2006م).. وغم طول الساحل إلا إن عدد المراكز الحضرية عليه لا يتعدى المركزين فقط أجمالي المراكز العمرانية ،وذلك ما يفسر انخفاض عدد الصيادين في المحافظة .

ثالثا: العوامل الحضارية المؤثرة في توزيع العمران في محافظة تعز:

تعد العوامل الحضرية والتقنية ذات أثر كبير على وجود أحجام كبيرة من المدن، وبالتالي فإن ارتفاع مستوى التحضر ووجود تقنية جيدة في الزراعة والصناعة و والنقل يساعد على زيادة أحجام المدن، ويمكن تناول هذا العامل على النحو التالي:

1. ارتفاع مستوى التحضر:

عرف اليمنيون التحضر والاستقرار منذ القدم حيث مارست بعض المدن وظيفة خاصة سواء وظيفة سياسية –مثل تعز عاصمة لعدد من الدول اليمنية القديمة– أو تجارية –مثل مدينة المخا–، ويرجع ذلك إلى الخصائص الجغرافية التي تمتاز بها منطقة الدراسة بشكل خاص واليمن بشكل عام، والتي منها التضاريس والمناخ وإطلالها على البحر الذي أدى إلى ظهور بعض الموانئ التجارية مثل ميناء المخا.

وعن مستوى التحضر في منطقة الدراسة فقد شهد تطور سريعا في الفترة الأخيرة، حيث شمل التطور الحضري زيادة في عدد المراكز الحضرية في المحافظة من ناحية، وزيادة عدد سكان المراكز الحضرية من ناحية ثانية، وبالتالي فإن ذلك يعني ارتفاع متسارع في مستوى التحضر في منطقة الدراسة على حساب المراكز الحضرية من ناحية وعلى حساب المناطق الريفية من ناحية أخرى، فمن حيث عددا لمراكز الحضرية في محافظة تعز فقد تزايد عددها من(5) مراكز حضرية عام 1975م إلى(8) مراكز حضرية عام 1986 ثم(14)مركز عام 1994م، ثم(15)مركزا عام 2004م (الشمري، 2010م) خريطة (2) جدول (3).

جدول (3) تباين أعدد سكان المراكز الحضرية في منطقة الدراسة خلال الفترة 1975–2012م

المديرية	المركز الحضري	السكان					نسبة الحضر عام 2012 %	الزيادة النسبية للأعوام 75 – 2012 %	عدد مرات تضاعف السكان	الزيادة النسبية للأعوام 1994 – 2012 %
		1975	1986	1994	2004	2012				
تعز	تعز	79720	172439	317753	458933	616104	88.6	673	8	93.9
المخا	المخا	3824	7363	10355	10428	10487	1.5	174	3	1.3
باب المندب	ذباب	2232	2244	2643	3453	3634	0.5	63	2	37.5
موزع	موزع	2160	3809	3837	4949	6068	0.9	181	3	58.1
خدير	الراهده	1842	6940	9297	12177	15117	2.2	721	8	62.6
خدير	الدمنة	1414	3074	6339	9875	14076	2.0	895	10	122.0
ماوية	ماوية	1320	1971	2568	2985	3368	0.5	155	3	31.1
الشمايتين	التربة	252	5098	8054	10241	12410	1.8	4824	49	54.1
شرعب السلام	الربوع السوق	0	0	500	510	518	0.1	4	1	3.6
شرعب الرونة	الرونة	0	1629	3785	3040	2565	0.4	57	2	-32.2
المسراخ	المسراخ	0	1921	2760	3076	3355	0.5	75	2	21.5
العافر	النشمة	0	747	734	1289	2018	0.3	170	3	174.9
حيفان	حيفان	0	1570	1585	1641	1688	0.2	7	1.1	6.5
مقبنة	مقبنة	0	2932	3357	2302	1703	0.2	-42	0.6	-49.3
جبل حبشي	يفرس	0	2054	1955	2084	2193	0.3	7	1.1	12.2
إجمال سكان الحضر		92764	213791	375522	526983	695301	100	650	7	85.2

المصدر: – (الشمري، 2010:). – من حساب الباحثين من خلال المعادلة $R = (\sqrt[n]{PT} \div po - 1) \times 100$.

وبالمثل فإنه رافق هذا التزايد في أعداد المراكز تزايد في عدد سكانها إلا أن هذه الزيادة تفاوتت من مركز حضري إلى آخر حيث ارتفعت في مراكز بشكل ملحوظ في حين ارتفعت بدرجة كبيرة في مراكز أخرى ويرتبط بذلك أهمية المركز الحضري والخدمات المتوفرة فيه، وهذا التباين في التزايد السكاني في

مراكز حضرية على حساب أخرى ينعكس بكثير من المشاكل الحضرية، سواء مشكلات تخطيطية أو حدوث مشكلة التلوث بأنواعه المختلفة ونقص ورداءة في تلبية الخدمات للسكان مثل الماء والتعليم الصحة وغيرها من المشكلات الحضرية التي يعاني منها اليمن بشكل خاص والعالم بشكل عام.

من خلال خريطة (2) والجدول (3) نستنتج ما يلي:

- ✓ تضاعف عدد سكان الحضر بنسبة 65% عام 2012م عما كان علية عام 1975م.
- ✓ تضاعف عدد سكان الحضر بنسبة 85% عام 2012م عما كان عليه في تعداد 1994م.
- ✓ تباين تضاعف عدد سكان الحضر خلال الفترة1994 – 2012م، حيث ارتفعت في بعض المراكز الحضرية لتبلغ (174.9، 122، 93) في مدن النشمة، الدمنة، تعز على التوالي، بينما كانت متوسطة في مدن الراهدة، موزع، التربة، ذباب، ماوية، المسراخ بنسبة (62.6، 58، 54، 37، 31، 21.5) على التوالي، وأدناها كان في مدن (يفرس، حيفان،الربوع السوق،المخا، الرونة، مقبنة بنسبة بلغت (12، 6.5، 3.6، 1)، بينما نلاحظ أن السكان تناقصت أعدادهم في مدن الرونة، مقبنة بنسبة بلغت (-49 ،-32) على التوالي.
- ✓ ارتفاع نسبة الحضر في مدينة تعز حيث احتلت المرتبة الأولى بين مدن منطقة الدراسة وذلك بنسبة (88.6%)، بينما مدن الراهدة والدمنة والتربة المخا كان نسبة سكانها (2.2، 2، 1.8، 1.5) على التوالي لتشكل هذه المدن (7.5%) من إجمالي سكان الحضر بمنطقة الدراسة، في حين احتلت العشرة المدن الأخرى نسبة صغيرة جدا حيث بلغت نسبة سكانها (4.4%).

خريطة (2) تباين أعدد السكان في المراكز الحضرية في منطقة الدراسة بين عامي 1975–2012م

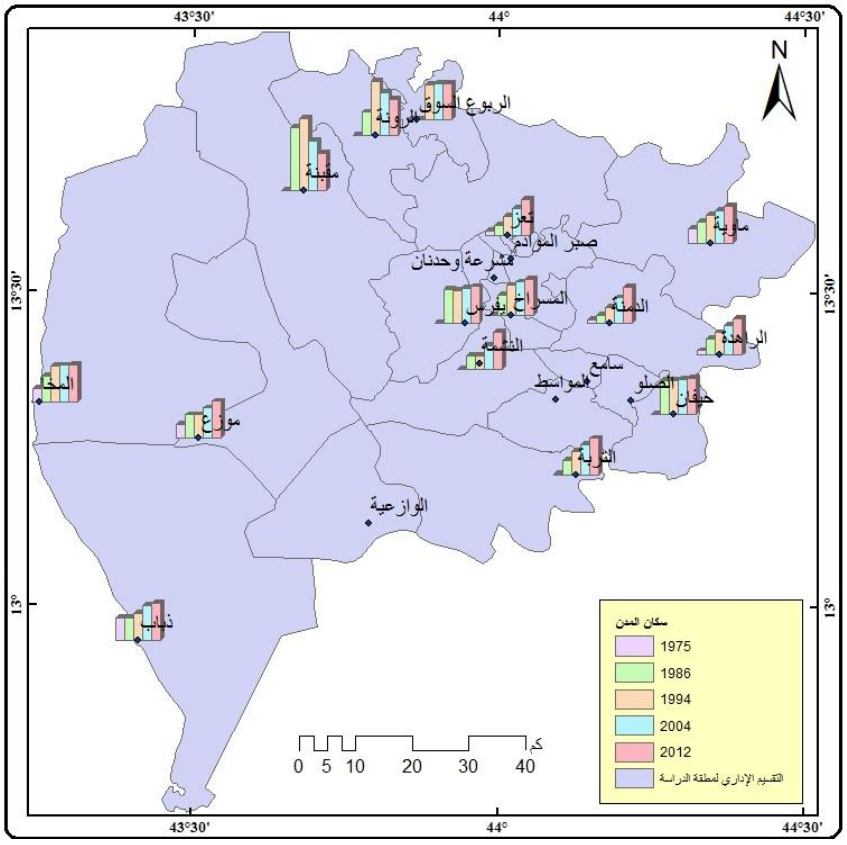

المصدر: جدول (3).

أما درجة التحضر فهي نسبة سكان الحضر إلى إجمالي سكان الإقليم، لذا فهي تتأثر بعدد سكان الإقليم (العولقي، 2009م)، ومما يلاحظ في منطقة الدراسة أن سكان الحضر في تزايد مستمر، فقد بلغت نسبتهم في تعداد (2004م) (29.5%) وارتفعت نسبتهم وفق تقديرات السكان لعام (2012م) (31%)، إلا أن درجة التحضر تختلف من مدينة لأخرى فقد بلغت ذروتها في مدينة تعز التي بلغت (100%) إلا أن هذه النسبة تنحدر وبشكل كبير في المدن الثانوية حيث كانت أعلاها في مديرية الدمنة (19.6%) لعام (2004م) ثم تلتها مديرية باب المندب (19%) بينما بلغت أدناها لنفس العام في مديرية شرعب السلام (0.5%).

جدول (4) نسبة الحضرية في مديريات محافظة تعز خلال تعداد 2004 وتقديرات 2012م

م	المديرية	المدينة	2004	2012	م	المديرية	المدينة	2004	2012
1	مدينة تعز	تعز	100	100	9	ماوية	ماوية	2.3	2.1
2	خدير	الدمنة، الراهدة	19.6	21.3	10	مقبنة	مقبنة	1.2	0.8
3	المخا	المخا	16.8	13.8	11	جبل حبشي	يفرس	2.1	1.8
4	الشمايتين	التربة	7.0	7.0	12	حيفان	حيفان	2.2	1.8
5	موزع	موزع	14.0	14.1	13	المعافر	النشمة	1.2	1.5
6	باب المندب	ذباب	19.1	16.5	14	شرعب	الربوع	0.5	0.4
7	المسراخ	المسراخ	3.1	2.8	15	الإجمالي		29.5	31.2
8	شرعب الرونة	الرونة	2.1	1.4					

المصدر: – جدول رقم (3) – (الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2004)

وما يلاحظ على درجة التحضر أنها انخفضت في معظم مديريات منطقة الدراسة حيث نلاحظ ذلك بوضوح من خلال جدول (4) في مديرية خدير والمخا وباب المندب والمسراخ وشرعب الرونة وماوية ومقبنة وجبل حبشي وحيفان وشرعب السلام، بينما ارتفعت بنسبة بسيطة في باقي المديريات؛ ويرجع انخفاض نسبة التحضر في المديريات السالفة الذكر إلى تدني مستوى الخدمات وفرص العمل في مراكزها الحضرية مما جعل من عاصمة المحافظة –نظرا لتوفر الخدمات وفرص العمل فيها– هي بؤرة جذب سكان هذه المديريات ما أدى إلى كثير من المشاكل التخطيطية والتلوث ونقص الخدمات الأساسية وعدم كفايتها في عاصمة المحافظة (مدينة تعز).

تقنيات جيدة في الزراعة والصناعة والنقل: تعد التقنيات الحديثة إحدى العوامل الحضارية التي لها أثرها في ظهور هيمنة حضري في منطقة الدراسة بشكل خاص والعالم بشكل عام؛ وذلك لأن العوامل التي تنمي المدينة العامة هي تنمي المدينة العامة هي نفسها التي تنمي المدن الكبيرة، فارتفاع مستوى التحضر ووجود تقنية جيدة يعني زيادة في الإنتاجية الزراعية التي تمكن من إنتاج الغذاء الذي يحتاجه سكان المدينة (الهيتي، 2002م).

وإذا نظرنا لدور هذا العامل في منطقة الدراسة نجد أن تقنيات النقل هي المسبب الرئيسي في التوزيع الغير عدل لأحجام المدن فيها؛ فلا تقل أهمية تفوق غيرها من الاستعمالات، إذ أنها المسئولة عن تدوير حركة الحياة بكافة أنشطتها وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويرتبط ذلك بدرجة رئيسية، بالكفاءة المرورية لشبكة النقل من حيث سهولة الوصول من منشأ الرحلة والعودة وهذا العامل يرتبط بعاملين ثانويين هما كلفة الرحلة وزمن الرحلة، فضلا عن الكفاءة المرورية للشبكة من حيث السلامة (العشاوي، 1997م)، لذا فإن لهذه المؤشرات علاقة بحركة الركاب، فمن الممكن أن يستوطن السكان في المدن الثانوية في ظل توفر شبكة نقل ذات كفاءة عالية، وبتكلفة منخفضة، بحيث تسهل عملية الاتصال

والتواصل بينه وبين المدينة الرئيسية –التي يتوفر فيها معظم خدمات الإقليم– والمتمثلة بمدينة تعز، إلا أن ذلك تكاد تفتقر إليه المحافظة؛ لذلك يحبذ الكثيرون الانتقال إلى مدينة تعز لقضاء أعمالهم وأنشطتهم. فضلا عن ذلك فإن تقنيات الصناعة التي تركز بدرجة رئيسية في مدينة تعز دون غيرها من مدن المحافظة أدت غلى رفع المستوى ألمعاشي للسكان، وهذا يعني ظهور زيادة الطلب على حاجيات الترفيه التي لا تنتج إلاً في المدن بصورة عامة والمدن الكبرى بشكل خاص،وبذلك فإن مستوى المعيشة يعمل على تناقص سكان القرى والمدن الصغير –نظرا لقلة التقنيات فيها– وتزايد سكان المدينة الرئيسية –مدينة تعز– في المحافظة.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين تطور وسائل النقل والنمو الحضري عبر العصور المختلفة، حيث يعتمد نمو المدن في جميع أرجاء العالم المختلفة على وسائل النقل ذات التكلفة المنخفضة والكفاءة العالية (عبده، 2007م). وما يجدر الإشارة إليه أن تطور وسائل النقل كان لها تأثير على تطور وتوسع المراكز العمرانية فنلاحظ أن عدد من المدن الثانوية نشأة على ضفاف طرق النقل قبل أن يتم إعلانها مدن في التعدادات السكانية لليمن، ومن هذه المدن مدينة الدمنة والراهدة والمخا وماوية.

وشبكة النقل في منطقة الدراسة تحقق علاقة ترابط بين المحلات العمرانية ومواقع الإنتاج والخدمات، فضلا عن أهميتها في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، فهي المؤثرة على توزيع الخدمات التعليمية والصحية والتجارية والصناعية (الشميري، 2006:)، وبالتالي فإن هذا التوزيع ينعكس على تركز السكان حيثما توفرت هذه الأنشطة والمرتبطة بطرق النقل في منطقة الدراسة، وهذا نلاحظه بدرجة كبيرة في عاصمة اليمن الثقافية –مدينة تعز– بينما تفتقر إليه معظم المدن الثانوية في المحافظة ما ينعكس على تدني مستوى التحضر فيها وتركز السكان في المدينة الرئيسية.

كما أن الوقت الذي تقطعه المركبة طويل رغم صغر مساحة المحافظة(10.007 كم2) إضافة إلى العوائق الكثيرة التي تتعرض لها المركبات؛ بسبب تدني مستوى رصف الطرق والحفريات والازدحام المروري، فضلا عن كثرة الحوادث جدول (5)، وبالتالي فإن ذلك سيعمل أيضاً على تحبيذ السكان للانتقال إلى المدن لتجنب هذه الصعوبات.

جدول (5) اطوال الطرق الاسفلتية محافظة تعز (بالكيلو متر) خلال الفترة 2008-2010م

السنوات	الطرق الاسفلتية	الطول المنجز خلال العام (اسفلتية)	نسبة الزيادة السنوية للطرق الأسفلتية (%)
2008	960.6	109.6	12.88
2009	1049	88.4	9.20
2010	1137.3	88.3	8.42

جدول (6) الأرقام الممنوحة للمركبات حسب الاستخدام في محافظة تعز خلال الفترة 1996-2010م

السنة	مركبات خصوصي	مركبات اجرة	مركبات نقل عام	إجمالي المركبات في الجمهورية
1996 -2008	25,368	11,057	26,616	63,041
1996 -2009	27,081	11,939	27,345	66,365
2010	2,136	42	704	2,882

جدول (7) حوادث المركبات المسجلة حسب نوع الحادث و عدد الأشخاص المصابين والمتوفين فيها والأضرار البشرية في محافظة تعز لعام 2010م

السنوات	نوع الحادث بالعدد					الاضرار البشرية		عدد الآليات	عدد المخالفات المرورية	الاضرار المادية (بالريال)
	اصطدام	دهس	انقلاب	اخرى	إجمالي	إصابات	وفيات			
2008	971	620	224	96	1911	2446	297	2892	60689	280144000
2009	1029	634	290	85	2038	2384	386	3033	102231	385984400
2010	980	608	249	60	1897	2407	377	2853	70673	645370000

المصدر: (الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولين الجهاز المركز للإحصاء، 2010م)

يتضح من جدول رقم (5، 6، 7) ما يلي:

1. تعد أطوال الطرق المسفلتة في منطقة الدراسة غير كافية.
2. تطور متسارع في عدد المركبات الخصوصية.
3. ارتفاع عدد الحوادث وعدد الإصابات والوفيات والأضرار.
4. انعكس انخفاض أطوال شبكة النقل، فضلا عن ما تعاينه هذه الشبكة من مشكلات والتي من أهمها تدني مستوى رصفها ووجود الكثير من العوائق مثل الحفر والمطبات وغيرها؛ انعكس على زيادة المدة الزمنية التي تقطعها المركبة فيما بين المدن الثانوية ومدينة تعز، إضافة إلى أن ذلك ساهم في زيادة عدد الحوادث المرورية، وبالتالي فإن ذلك كله ساهم بشكل أو بآخر في تركز السكان في مدينة تعز تفاديا لمثل هذه الأخطار.

أما عن دور التقنيات الزراعية وتأثيرها على أحجام المدن في منطقة الدراسة فأن هناك ارتفاعاً في عدد الآلات الزراعية التي دخلت في العملية الزراعية في منطقة الدراسة حيث بلغ إجمالي هذه المعدات

(14041 آلة) تتوزع بين مكينة حراثة ومكينة حصاد ومكينة رش، ومضخة مائية، ومتور رش وغيرها (الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، 2002)، وبالتالي فإن زيادة أعدادها ينعكس على الاستغناء عن كثير من الأيدي العاملة في المناطق الزراعية مما ينعكس على زيادة البطالة فيها وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر بحثا عن عمل.

كما ساهمت العوامل الاقتصادية بدور كبير في النمو الحضري في منطقة الدراسة فالانتقال من أنواع الإنتاج التقليدي إلى مرحلة الإنتاج المتنوع له أثر في نمو المجتمعات الحضرية (الديب، 1992م)، بل إن تركز هذه الأنشطة في مراكز حضرية معينة ساهم في تركز السكان حيثما تركزت وهذا ما نشهده في عاصمة المحافظة حيث تركزت معظم الأنشطة الاقتصادية فيها فأدى ذلك إلى تركز سكاني كبير فيها فقد بلغت نسبة سكان الحضر فيها عام2012م (88.6%) من إجمالي سكان المحافظة، في حين ارتبطت نشأة مدينة المخا بوجود ميناءها، بينما ارتبطت نشأة مدينة ذباب بأهمية مضيق باب المندب، في حين ارتبطت أهمية المدن الداخلية بالغنى النسبي لها عما جاورها من مناطق جبلية، لا سيما أنها تتركز في المناطق القريبة من الأودية حيث تتوافر مصادر المياه. وكما يرى Micheal Batty في بريطانيا أن هناك فارقا بين العمران الريفي والعمران الحضري ونموهما، وان حافة المدينة تبدو واضحة بذلك لأن النمو الحضري متعدد النوايا، يعتمد على مصادر الإنتاج الصناعي والخدمات الراقية(إسماعيل، 2004م)..

رابعاً: ترتيب أحجام المدن في محافظة تعز:

يقصد بحجم المدينة عدد سكانها، وهو مؤشر مركب ومقياسا عاما لوزن المدينة (العشاوي، 2008م)، ومن الصعب الربط بين حجم المركز الحضري وعناصره الأخرى مثل الوظيفة والتركيب الداخلي والكثافة والاتساع..، ورغم ذلك إلا أن الحجم يبقى معقولا للدلالة على أهمية المركز الحضري.(الشمري، 2010م).

يتباين حجم مدن في منطقة الدراسة تباينا كبيرا، ومن خلال دراسة التوزيع الحجمي للمراكز الحضرية خلال الفترة (1994 – 2012م) يمكننا التعرف على الخصائص الهيراركية الحضرية فيها، فحجم المدينة له دلالته المرتبطة باقتصاديات الموقع والإقليم الإداري (العولقي، 2009م) جدول (8).

من خلال جدول (8) نلاحظ أن مدينة واحدة من مدن منطقة الدراسة أتت في فئة المدن الكبرى التي يتجاوز سكانها (100.000)نسمة وهي مدينة تعز والتي تحتل (6.7%) من إجمالي عدد المدن، بينما نلاحظ أن(14) مدينة تقع في الفئة الدنيا من حيث عدد سكانها رغم أنها تحتل(93.3%) من مدن منطقة الدراسة؛ ويرجع تضخم المدينة الأولى إلى ما يتوفر لها من مميزات حضارية وتاريخية وإدارية،

وكونها مركزا رئيسيا للهجرة الوافدة، فضلا عن تناقص جوانب الحياة الحضرية في المدن الأخرى ومن هنا تتضخم على حساب المديريات والمدن الأخرى. (الديب، 1992).

جدول (8) الفئات الحجمية لسكان المدن في منطقة الدراسة للعام 2012م

الفئة	عدد المدن	% من سكان الحضر
أقل من 25000	14	93.3
100000 – 25000	0	0.0
أكثر من 100000	1	6.7
الإجمالي	15	100

المصدر: جدول رقم (3).

1. قاعدة مرتبة الحجم:

توصل جورج زيف إلى أن هناك علاقة بين النمط الذي يتخذه تسلسل ترتيب المدن على مخطط التوزيع وعدد سكانها، لذلك فإن هذا المفهوم ينصب في الواقع على مقارنة عدد سكان المدينة مع مرتبة تسلسلها بالنسبة لسكان ومراتب المدن الأخرى في الإقليم (العشاوي، 2008م).

إن المنحنى الفعلي لقاعدة مرتبة الحجم عند تطبيقه على مدن منطقة الدراسة نلاحظ أنه بعيد جداً عن المنحنى النظري الذي اقترحه زيف، وقد اختلف المنحنى الفعلي في الشكل الذي أخذه في تعداد 2004م عما كان عليه في تعداد 1994م، كذلك اختلف شكله في تقديرات السكان للعام 2012م عما كان عليه في تعداد 2004م شكل (1)، وبالتالي فإنه من خلال الشكل الذي اتخذه ترتيب المدن وفق هذه القاعدة وحسب ما يراه زيف أن مدن منطقة الدراسة يتوزعون توزيعا غير طبيعي، ولا يوجد نظام حضري متكامل فيها، مما يعني عدم الاتزان في توزيع النشاطات الاقتصادية والخدمية بشكل متساوٍ في جميع انحاء منطقة الدراسة.

ومن خلال شكل (1) نلاحظ ما يلي:

1. استحوذت مدينة تعز على (85، 78، 89 %) من نسبة الحضر في منطقة الدراسة في الأعوام 1994، 2004م، 2012م، على التوالي، وهذا يرجع إلى تأثير المكانة السياسية والإدارية لهذه المدينة كونها تمثل مركز المحافظة، بالإضافة إلى الهيمنة التجارية والصناعية (العولقي، 2009: 104).

2. تزايد السكان بشكل مستمر في مدينة تعز بصفة مستمرة على حساب المراكز الحضرية الأخرى، فنلاحظ أنه في عام 1994م كان عدد المراكز الحضرية التي لا يتجاوز نسبة سكانها (1 %)من إجمالي سكان الحضر في منطقة الدراسة ثلاثة مراكز هي (حيفان، النشمة، الربوع السوق)، بينما ارتفع عددها في تعدد 2004م إلى خمسة مراكز هي (مقبنة، يفرس، حيفان، النشمة، الربوع السوق)، بينما ارتفعت عام 2012م إلى ثمانية مراكز حضرية وهي (ماوية، المسراخ، الرونة، يفرس، النشمة، مقبنة، حيفان، الربوع السوق).

3. أخذت مدن (ذباب، ماوية، يفرس، حيفان، النشمة، الربوع السوق) شكلا يقارب منحنى زيف وذلك عند نهاية المنحنى، إلا أنه في عامي 2004م، 2012م بدأت بعض المدن ترتفع عن عن المنحنى النظري لزيف، وظهر ذلك بوضوح في مديرية حيفان، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى التحضر في هذا المركز إلا أن العامل الطبوغرافي لهذا المركز كان عائقا أما التطور الكبير لأعداد السكان فيه.

4.تغير ترتيب المراكز الحضرية في منطقة الدراسة بين تعدادي 1994، 2004م، وتقديرات 2012م، حيث كان ترتيبها في تعدد 1994م على النحو التالي: (تعز، المخا، الراهده، التربة، الدمنة، موزع، الرونة، مقبنة، المسراخ، ذباب، ماوية) بينما اختلف ترتيبها هذا الترتيب في عام 2004م ليصبح ترتيبها كالتالي: (تعز، الراهده، المخا، التربة، الدمنة، موزع، ذباب، المسراخ، الرونة، ماوية، مقبنة)، أما باقي المراكز لم يتغير ترتيبها، أما وفق تقديرات 2012م فقد تغير ترتيبها كالتالي: (تعز، الراهدة، الدمنة، التربة، المخا، موزع، ذباب، ماوية، المسراخ، الرونة، يفرس، النشمة، مقبنة، حيفان) جدول (9).

جدول (9) تباين ترتيب المراكز الحضرية في منطقة الدراسة بين تعدادي 1994، 2004م

المركز الحضري	1994	2004	2012	المركز الحضري	1994	2004	2012	المركز الحضري	1994	2004	2012
تعز	1	1	1	موزع	6	6	6	يفرس	12	12	11
الراهده	3	2	2	ذباب	10	7	7	النشمة	14	14	12
الدمنة	5	5	3	ماوية	11	10	8	مقبنة	8	11	13
التربة	4	4	4	المسرا	9	8	9	حيفان	13	13	14
المخا	2	3	5	الرونة	7	9	10	الربوع	15	15	15

المصدر: جدول (3).

5. ارتفاع درجة انحدار ترتيب المدينة الأولى عن الثانية حيث بلغت النسبة بينهما عام 1994 (1 : 31)، وارتفع عام 2004م إلى (1: 38)، بينما ارتفعت وفق تقدير 2012م إلى (1: 41)، بينما هذه النسبة انخفضت بين المدينة التي تقع في المرتبة الثانية والمدينة الأخيرة بنفس الأعوام حيث احتلت النسب التالية (1: 21، 1: 24، 1: 29)، وبذلك نلاحظ مدى الاختلاف الكبير بين مدينة المرتبة الأولى الثانية والمدينة الثانية والأخيرة، مما يعنى أن المدينة الأولى تخدم إقليما واسعاً.

6. يتسم العمران الحضري في منطقة الدراسة بظاهرة الهيمنة الحضري، والمتمثلة في تركز نسبة كبيرة من السكان في مدينة كبيرة واحدة (مدينة تعز)، وبالتالي سيطرة هذه المدينة على ظهيرها البشري وما يحويه من مراكز حضرية؛ مما يعني عدم التوازن الحضري (العولقي، 2009م).

شكل (1) قاعدة مرتبة الحجم لمدن محافظة تعز للتعداد السكاني لعام 1994، 2004، والإسقاطات السكانية للعام 2012م

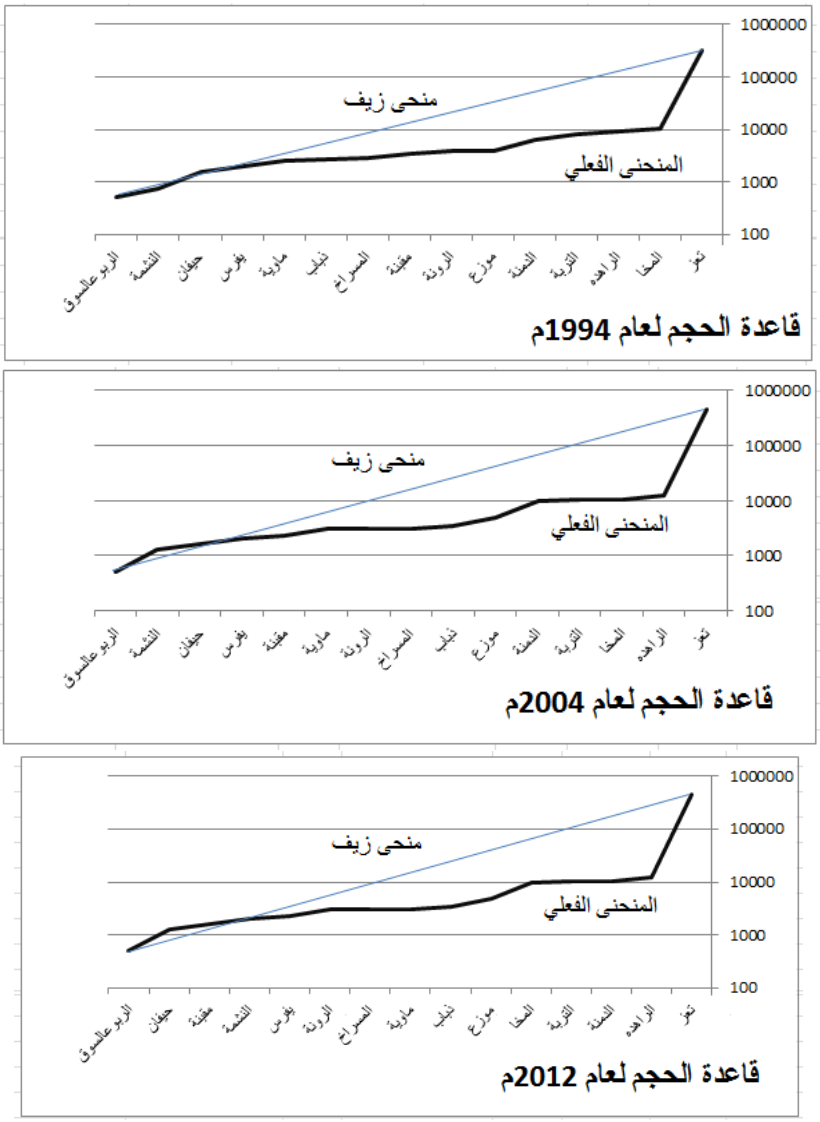

المصدر: جدول (3).

وعند تطبيق قاعدة مرتبة الحجم بناء على الأقاليم التضاريسية في منطقة الدراسة نستنتج ما يلي:

- طابق المنحنى الفعلي لترتيب المدن المنحنى النظري لزيف وذلك في مدن الإقليم الجبلي والإقليم الساحلي، مما يعني أن نمو السكان في هذه المدن رغم أنه متدني إلا أنه يسير بوتيرة متوازية وهذا ناجم عن توازي الخدمات والأنشطة في هذه الإقليم.
- عدم تطابق منحنى المدن الفعلي في منطقة الدراسة مع منحنى زيف في مدن الإقليم التضاريسي الهضبي ومناطق القيعان والوديان وهذا يعني أن المدن الواقعة في هذا النطاق التضاريسي هي المدن

التي تسببت في التوزيع الغير عادل لتوزيع إحجام المدن في منطقة الدراسة، وأن اختلاف أحجامها ناجم عن تفاوت توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات فيه.

شكل (2) الاختلاف الإقليمي لقاعدة مرتبة الحجم لمدن محافظة تعز خلال العام 2012م

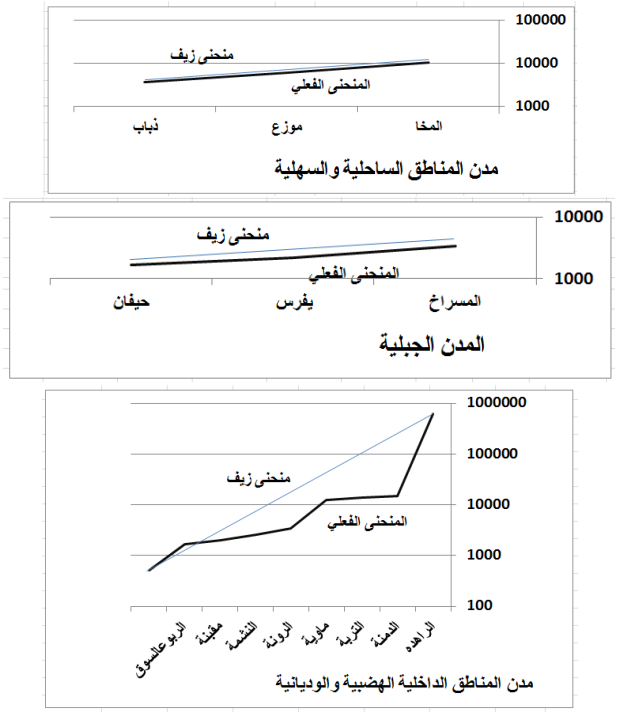

المصدر: جدول (3).

2. قانون المدينة الأولى:

استنتج الجغرافيون من دراستهم لهذا القانون أن ظاهرة المدينة الرئيسية توجد في الأغلب في البلدان النامية، وبسبب تركيز الدولة في القطر النامي على المدينة العاصمة فتجعلها أكبر مركز صناعي، وبؤرة المواصلات ومركز للشركات والجامعات والمستشفيات المتخصصة والمحلات التجارية الكبيرة والمتنوعة، فيؤدي ذلك إلى توجه الهجرات نحوها مما يتسبب في كبر حجم المدينة العاصمة فتكون هي المدينة الرئيسية في ذلك (العشاوي، 2008).

وعند تطبيق هذا القانون على منطقة الدراسة جدول (9) وشكل (3)، نستنتج أن هناك اختلافاً بين المدن التي احتلت المرتبة الثانية والثالثة خلال تعداد1994م، 2004م، وتقديرات 2012م، فضلا عن ذلك نلاحظ أن نسبة المدينة الثانية والثالثة إلى المدينة الأولى بعيد جدا عما توصل إليه جفرسون في قانونه، وذلك خلال الأعوام الثالثة.

جدول (9) قانون المدينة الأولى في منطقة الدراسة خلال تعدادي السكان عام 1994، 2004، وتقديرات 2012م

المديرية	سكان 1994م			المديرية	سكان 2004م			المديرية	سكان 2012م		
	مراتب المدن	السكان	حجم المدينة		مراتب المدن	السكان	حجم المدينة		مراتب المدن	السكان	حجم المدينة
تعز	تعز	317753	100	تعز	تعز	458933	100	تعز	تعز	616104	100
المخا	المخا	10355	3.3	خدير	الراهده	12177	2.7	خدير	الراهده	15117	2.5
خدير	الراهده	9297	2.9	المخا	المخا	10428	2.3	خدير	الدمنة	14076	2.3

المصدر: جدول رقم (3).

شكل (3) قاعدة مرتبة الحجم لمدن محافظة تعز للتعداد السكاني لعام 1994م، 2004م، والإسقاطات السكانية للعام 2012م

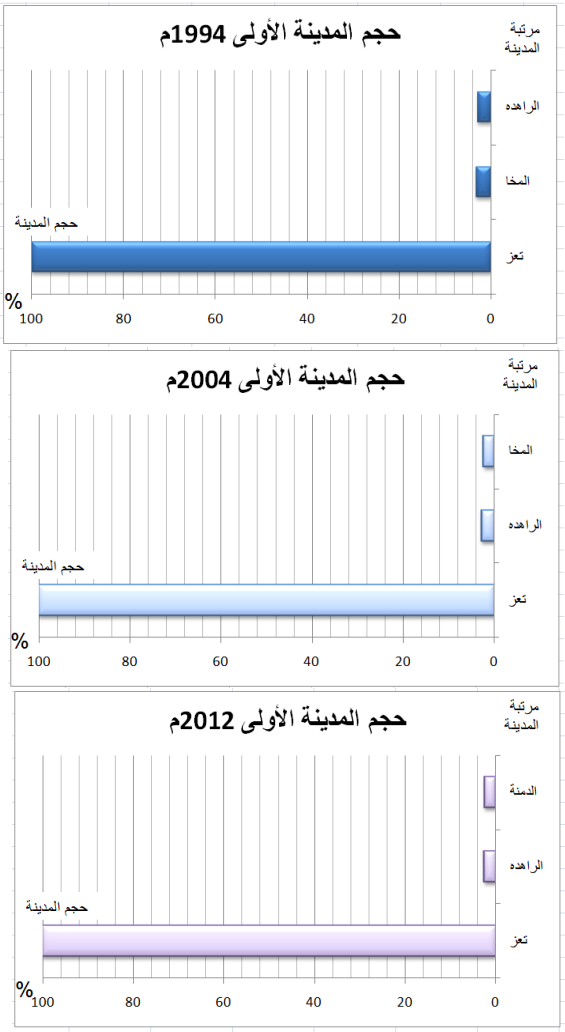

المصدر: جدول رقم (9).

خامساً: الرؤية المستقبلية لإيجاد تنمية عمرانية متوازنة لمدن محافظة تعز:

سعت الدراسة إلى المعرفة والتعرف على دورها في تخفيف التركز السكاني المتواتر على مدينة تعز, ويعد عَدم التوازن في أحجام المراكز الحضرية نتيجة لوجود تفاوتات في التكوينات العمرانية – خدمات، مساكن،.. إلخ– بين المراكز الحضرية بفعل التنوع في التركيب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والجغرافي والبيئي للمراكز العمرانية في المحافظة مشكلة رئيسية تعاني منها المحافظة.

ومن خلال ما قدمته الدراسة تبين أن هناك فروق واضحة في أحجام المدن في محافظة تعز الأمر الذي نتج عنه تخلخل في التوازن التنموي، حيث ظهر أن مدينة واحدة من مدن منطقة الدراسة وهي مدينة تعز جاءت ضمن فئة المدن الكبرى التي يتجاوز سكانها (100.000)نسمة ولذلك احتلت ما نسبته (6.7 %) من إجمالي عدد المدن، وهذا ما هو إلا دلالة على أهمية مدينة تعز كمركز حضري في المحافظة، لما يتوفر بها من مميزات حضارية وتاريخية وإدارية، وكونها مركزا رئيسيا للهجرة الوافدة، جعلها تتضخم على حساب المدن الأخرى. بينما نلاحظ أن (14) مدينة تقع في الفئة الدنيا من حيث عدد سكانها رغم أنها تحتل (93.3 %) من مدن منطقة الدراسة، ويعزى ذلك إلى تناقص جوانب الحياة الحضرية فيها، علماً بأن مثل هذه المدن المتوسطة والصغرى تلعب دور المجالات الوسيطة التي تحقق التوازن على المدن الكبرى، كما تساعد على تقليص الهجرة واندماج السكان في تنمية المدن بكل سهولة. كما تمثل المدن الصغيرة والمتوسطة تحديا كبيرا على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للسياسة الحضرية، و الركيزة التي عليها يتوقف بشكل كبير الاندماج المجالي بين العالم القروي والمدينة.

ولتحقيق الأهداف التي ترنو إلى نمو متوازن في المدن الثانوية و خلق نوع من التوازن بين أحجام المدن والذي سيتبعه لامحالة حل المشاكل التي تعاني منها المراكز العمرانية المتضخمة، وتطبيق مفاهيم الاستدامة العمرانية المتوازنة على أرض الواقع لابد من رؤية مستقبلية (إستراتيجية) تعالج هذه المشكلة وتطبق مفاهيمها على جميع الجوانب التنموية الحضرية في جميع مدن المحافظة. وترى الدراسة، بأن الأولوية اليوم هي تحديد إستراتيجية شاملة وواضحة لتعزيز التنمية وذلك لدعم الجانب الاقتصادي والاجتماعي، في المدن الثانوية، وذلك في إطار تصور شمولي للتحكم في توسع مدينة تعز بتخفيف الضغط عليها وتقليص الهجرة إليها عن طريق تأهيل المدن الثانوية الصاعدة، من خلال تعزيز الظروف الملائمة لحياة أفضل، وذلك بإنجاز مشاريع مهيكلة، تنعش وتطور الاستثمار وتوفر الخدمات العامة فيها ، السكن، الصحة...وخلق فرص عمل للسكان.

إن تأهيل النسيج الوطني الحضري المتوازن رهين بإعادة الاعتبار للمدن االثانوية، من خلال إنجاز و بلورة استراتيجيات مبتكرة لتجديد وتنويع القواعد الاقتصادية والاجتماعية لهذه المدن، من أجل

تقليص انعكاسات الهجرة القروية على الوسط الحضري، وتمكين المدن والقرى من أداء دورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق توزيع عادل ومتماسك للثروات والكفاءات.

إن تشجيع الاستثمار برفع نسبة القروض الصناعية في المدن الأقل نموا في محافظة تعز بنسبة 75 % كاستراتيجية بعيدة المدى تنمي عدة أصعدة يأتي في مقدمتها القطاع الصناعي ويليه القطاع العقاري لارتباطهما الوثيق، حيث ويؤكد العديد من المراقبين والمختصين أن المساهمة في تنمية المدن الثانوية الأقل نموا برفع نسبة الإقراض فيها سيكون له تأثير بالغ على تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال في التوجه نحو هذه المدن وبحث ما استجد من فرص صناعية وربما قد تلوح في الأفق فرص أخرى خلاف القطاع الصناعي، وسيكون من شأنه تنمية المدن الثانوية – إن صح التعبير – صناعيا واقتصاديا بوجه عام وسيحد بشكل كبير من عامل الهجرة الداخلية نحو المدينة الرئيسة في المحافظة بغية خلق فرص العمل مما يساهم في إعادة الموازنة الحقيقية للقطاع السكني في عامل الأسعار من حيث الإيجارات السكنية والأراضي وأسعار الوحدات السكنية والشقق، مما سيخفض الهجرة نحو مدينة تعز، نتيجة وجود عوامل جذب جديدة تتمثل في زيادة الأنشطة الاقتصادية ومنها الاستثمارات الصناعية مما سيخلق تنافسية في الجودة وبأقل كلفة وفضلاً عن تطوير الخدمات الصحية والتعليمية وهذا سيكون كافيا لاستيعاب الكوادر البشرية الوطنية الناشئة في تلك المدن الثانوية وكذلك والمناطق المتاخمة لها.

زيادة دعم هذا التوجه من قبل الدولة وإبراز الفرص الاستثمارية على مختلف جوانبها من قبل الغرف التجارية الموزعة في المحافظة، والتي يلقي عليها مسؤولية كبيرة في دعم الاقتصاد الوطني وإسهام لجانها في توضيح الفرص الاستثمارية لرجال الأعمال في مختلف المدن الثانوية، وعقد الورش واللقاءات الدورية مما يساهم في فتح آفاق استثمارية جديدة مساهمة في تحقيق الرؤية لتعزيز نمو متوازن لجميع مدن محافظة تعز.

بالإضافة إلى ما سبق ترى الدراسة بان تخصص ميزانيات للمدن الثانوية في المحافظة تتوازى مع ميزانيات المناطق الأكثر نمواً، على الأقل لمدة عشر أو خمس سنوات قادمة من شأنها أن تدعم قطاع البنى التحتية والصحة والطرق والموانئ والبلديات والقطاع العقاري، أيضا التوجه إلى تعمير المدن الساحلية (المخا ذباب) وتشجيع الاستثمار فيها اقتصاديا وسياحياً، كإنشاء الحدائق والفنادق ونزل الشباب بالإضافة الى ربطها بشبكة جيدة من المواصلات الخارجية مع غيرها من المدن سيكون من شأنه تنميتها ورفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي والحضري.

ثامناً: الخاتمة:

1. النتائج:

- اتضح من خلال الدراسة أن التنمية العمرانية بين مدن محافظة تعز غير متوازنة ؛حيث لعبت عدة عوامل طبيعية وبشرية وحضرية دوراً كبيراً في ذلك، حيث كان للعوامل الحضارية كارتفاع مستوى التحضر وإدخال تقنيات حديثة في الزراعة والصناعة والنقل من أهم العوامل التي كان لها الدور الأكبر في خلق عدم التوازن التنموي العمراني في المحافظة.
- تزايد عدد المراكز الحضرية في محافظة تعز من (5) مراكز حضرية في عام 1975م إلى(14) مركز حضري في عام 1994م ،لتصل إلى (15)مركز حضري حسب تعداد عام 2004م والتي تمثلت في (تعز والمخا وذباب وموزع والراهدة والدمنة وماوية والتربة والربوع السوق والرونة والمسراخ والنشمة وحيفان ومقبنة ويفرس).
- تضاعف عدد سكان الحضر في محافظة تعز من (65%)في عام 2012م عما كان علية في عام 1975م، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى(85%) للعام 2012م مقارنة عما كانت علية في تعداد عام 1994م.
- تستحوذ مدينة تعز على نسبة كبيرة من السكان في المحافظة حيث تسيطر على باقي المراكز الحضرية بنسبة(85.4% و88.6%)من مجموع سكان الحضر في الأعوام 2004م وتقديرات عام 2012م على التوالي ،مما يعني أن التوازن الحضري غير سائد في منطقة الدراسة.
- اتضح وجود تقارب في توزيع المراكز الحضرية بين الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة ،حيث تضم كل مديرية من المديريات مركزاً حضرياً واحداً فيما عدا مديرية خدير التي تضم مركزيين حضريين هما الدمنة والراهدة.
- تبين أن المراكز الحضرية في المحافظة لا تنتشر بشكل متعادل على مساحة منطقة الدراسة ،فهناك مساحة واسعة في غرب المحافظة تخلو من وجود المراكز الحضرية والتي تشكل مانسبتة (15.7%)من أجمالي المراكز الحضرية في حين أنها تشكل (38.25%) من مساحة المحافظة.
- ظهر وجود تقزم في المراكز الحضرية في المحافظة فلم تتعد المراكز الحضرية التي يبلغ فيها عدد السكان أكثر من (5000) نسمة (5) مراكز حضرية في عام 2004م وهي (تعز والمخا والدمنة والراهدة والتربة)،بينما ارتفعت إلى (6) مراكز حضرية بحسب تقديرات عام 2012م حيث شملت (تعز والراهدة والدمنة والتربة والمخاء وموزع).
- اتضح أن نمط التوزيع الحجمي بين المراكز الحضرية غير متوازن حيث ظهر ذلك في عدم وجود توزيع انسيابي للمراكز الحضرية ،فالإنحدار واضح بين المركز الحضري الأول (مدينة تعز) والاخير(الربوع السوق)حيث وصلت النسبة بينهما (1189:1) وذلك حسب تقديرات عام2012م

فيما يعني عدم انطباق قاعدة زيف (المرتبة والحجم) على المحافظة بسبب عدم الأتزان في توزيع الخدمات والأنشطة الاقتصادية بين المراكز الحضرية في المحافظة.

- لوحظ تطابق المنحنى الفعلي مع المنحنى النظرى لزيف في مدن الإقليم الجبلي والإقليم الساحلي(المخا، موزع، ذباب، المسراخ، يفرس، حيفان) ممايعني أن نمو السكان في هذه المدن رغم تدنيه إلا أنه يسير بوتيرة متوازية، بينما لم ينطبق المنحنى على مدن الإقليم التضاريسي الهضبي ومناطق القيعان والوديان (تعز، الراهده، الدمنة، ماوية، النشمة، مقبنة، الربوع السوق، التربة).
- تكمن أهمية وضع رؤية مستقبلية ترنو إلى خلق نوع من التوازن الحجمي بين المراكز الحضرية في المحافظة والذي سيتبعه لامحالة حل المشاكل التي تعاني منها المراكز العمرانية المتضخمة، وتطبيق مفاهيم الاستدامة العمرانية المتوازنة على أرض الواقع حيث تكون الأولوية للمدن الثانوية بدعمها اقتصادياً واجتماعياً، من خلال تشجيع الاستثمار فيها برفع نسبة القروض الصناعية وإبراز الفرص الاستثمارية على مختلف جوانبها من قبل الغرف التجارية الموزعة في المحافظة، والتي يلقي عليها مسؤولية كبيرة في دعم الاقتصاد الوطني وإسهام لجانها في توضيح الفرص الاستثمارية لرجال الأعمال في مختلف المدن الثانوية، وعقد الورش واللقاءات الدورية مما يساهم في فتح آفاق استثمارية جديدة مساهمة في تحقيق الرؤية لتعزيز نمو متوازن لجميع مدن محافظة تعز.

2. التوصيات:

- إنشاء المشاريع الاستثمارية الصناعية والسياحية وغيرها في المدن الثانوية بهدف زيادة فرص العمل والحد من الهجرة الداخلية للسكان.
- استثمار الأراضي السهلية من المحافظة بإنشاء مشاريع استثمارية صناعية وزراعية واستحداث مراكز عمرانية حضرية فيها، لما يتوفر في هذه المناطق من مساحة تساعد على التوسع العمراني.
- تخصص ميزانيات للمدن الثانوية في المحافظة تتوازى مع ميزانيات المناطق الأكثر نمواً، على الأقل لمدة عشر أو خمس سنوات لتطوير قطاع البنى التحتية والصحة والطرق والموانئ والبلديات والقطاع العقاري.
- إيجاد خطة مزمنة لسير عملية التنمية في تطوير المدن الثانوية متضمنة مرحلية إنشاء المشاريع.

المصادر والمراجع:

1. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء. (2001). تقرير العمليات الميدانية والمكتبية لمسح وتحديث الخرائط والأطر الإحصائية والخدمات لمحافظة تعز.
2. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت. (2004م). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2004، التقرير الأول، الإطار العام للبيانات السكانية.
3. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولين الجهاز المركز للإحصاء. (2010م). كتاب الإحصاء السنوي.
4. الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري. (2002م). الإحصاء الزراعي.
5. أمين علي محمد حسن. (2003). الخدمات في مدينة عدن دراسة جغرافية تحليلية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الزقايق.
6. حمدي أحمد الديب. (1992م). شبكة المدن العمانية الحجم والتباعد دراسة جغرافية. رسائل جغرافية، دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 148، سبتمبر.
7. سعيد عبده. (2007م). جغرافية النقل الحضري مفهومها، ميدانها، ومناهجها. رسائل جغرافية، دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 321، فبراير.
8. صفية علي العولقي. (2009م). أنماط المراكز الحضرية في محافظة تعز دراسة تحليلية للتوزيع الجغرافي والنمو الحضري وتطور الخدمات. رسالة ماجستير غير منشورة: قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة عدن.
9. عبد الحكيم ناصر العشاوي. (2008). جغرافية المدن. المكتب الجامعي الحديث.
10. نجيب عبد القادر الشمري. (2010م). هيمنة المراكز الحضرية وتغيراتها الحجمية في اليمن دراسة كارتوجرافية، الجزء الأول. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرفيا، كلية الآداب، جامعة أسيوط.
11. نجيب عبد القادر الشميري. (2006م). توزيع المحلات العمرانية والخدمات الأساسية في محافظة تعز باليمن، دراسة كارتوجرافية، الجزء الثاني. رسالة ماجستير غير منشورة: قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة أسيوط.
12. يوسف إسماعيل إسماعيل. (2004م). الدراسات العمرانية المعاصرة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية. الاسكندرية: منشأة المعارف.